خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، وبعد ان طرحت الولايات المتحدة الاميركية مشروعها للسلام. وفي ختام القمة العربية التي عرفت بقمة «فاس» الثانية، اعلن رؤساء وملوك الدول العربية عن اتفاقهم على خطة عربية للسلام مكونة من ثماني نقاط تدعو الى:

«١ـ انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة بعد حرب حزيران ١٩٦٧، بما في ذلك القطاع العربي من القدس».

«٢ـ ازالة المستعمرات التي اقامتها اسرائيل بعد العام ١٩٦٧».

«٣ـ ضمان حرية العبادة لكافة الاديان في الاماكن المقدسة في القدس».

«٤ـ التأكيد من جديد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وفي ممارسة كامل حقوقه الوطنية الثابتة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي تعد الممثل الوحيد والشرعي له، وتعويض من لا يرغب في العودة».

«٥ـ يتعين ان توضع الضفة الغربية وغزة تحت وصاية الامم المتحدة لفترة انتقالية لا تتجاوز بضعة اشهر».

«٦ـ اقامة دولة فلسطينية تكون القدس عاصمة لها».

«٧ـ يقدم مجلس الامن التابع للامم المتحدة ضمانات للسلام لكافة دول المنطقة بما في ذلك الدولة الفلسطينية المستقلة».

«٨ـ يضمن مجلس الامن في الامم المتحدة تنفيذ هذه المبادىء».

وشكلت القمة العربية لجنة سباعية من وزراء خارجية سبع دول عربية ترأسها كل من الملك الحسن الثاني، ملك المغرب، والملك حسين، ملك الاردن، زارت عواصم الدول الخمس العظمى ذات العضوية الدائمة في مجلس الامن الدولي، لتسويق مشروع السلام العربي، آنف الذكر. على ان تتداول اللجنة السباعية في مستجدات الاوضاع دوليا وعربيا، لتقدم تقريرها الى القمة العربية اللاحقة والتي خضعت للتأجيل والتأجيل كلما اقترب موعدها.

التوافق والتباين بين مشاريع السلام

تتفق جميع المشاريع التي عرضناها آنفاً على ان المشكلة الفلسطينية هي جوهر الصراع في الشرق الاوسط. ومن هذا المنطلق جاءت جميع المشاريع المطروحة للسلام لحل هذه المشكلة، وهي تتفق فيما بينها على توصيف المشكلة وسبل حلها، وتختلف حول شكل الحل وادواته. ويمكن اجمال نقاط التقاطع والتباين في الوجوه التالية:

١ـ تتفق جميع المشاريع آنفة الذكر، على ان المشكلة الفلسطينية هي اساس الصراع في الشرق الاوسط، وحل مشكلة الشرق الاوسط يقتضي بالضرورة ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية.

٢ـ تعتمد جميع المشاريع، الاميركي، الفرنسي، السوفياتي والعربي الوسائل السياسية السلمية، لا العسكرية، وسيلة وطريقة لحل هذه المشكلة.

● وتختلف مشاريع السلام حول الشكل الذي يجب ان يتحقق فيه حل هذه المشكلة، والاطراف التي يجب ان تتمثل فيه.

فالمشروع الاميركي ما زال يعتمد اتفاق كامب ديفيد الذي تحدد فيه الحل على اساس قيام حكم ذاتي للفلسطينيين المقيمين في المناطق المحتلة. وفي المشروع، أضاف ريغان الى ذلك، ربط هذا الحكم الذاتي بالاردن، وهو يتجاهل وضع الفلسطينيين خارج المناطق المحتلة تماما.

بينما يرى المشروع الفرنسي ـ المصري اعتماد الصيغة العمومية «حق تقرير المصير» دون تحديد اكثر دقة لهذا المفهوم، وان كان يتضمن في الادب السياسي تفسيرا يعني في حده الاقصى